الضرورة الشعرية عند المعرّي (ت٤٤٩هـ) في كتابه (اللامع العزيزي)

الكلمة المفتاح (الضرورة – المعري – اللامع)

البحث مستل من اطروحة دكتوراه

أ.د عبد الرسول سلمان الزيدي **م.م خليل إبراهيم أحمد**

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية **المديرية العامة لتربية ديالى**

Dr .Abdurrasol @ yahoo . com **Khalil @ yahoo . com**

الملخص

إنّ مفهوم الشعر لا تتحدد عناصره من دون وعي لوظيفة اللغة الشعرية ومن دون وعي لطبيعتها ، ولغة الشعر لا تنفصل بحال عن إحاطة الشاعر بعلم النحو والعروض كما لا تنفصل مراحل البرهان عن إثبات المطلوب ، وحين تتقاذف الألفاظ في لغة القصيدة : التحقيق والتحديد إنّما تهدف إلى تأدية جمالية معينة.

وتمثل الضرورة الشعرية معيارًا يتحكم في لغة الشعر لأنّها يتجاذبها عنصران مهمان هما النحو والعروض ، إذ إنّ كلّ واحد منهما ينطوي على مجموعة من الضوابط يراد منها – في النحو – صيانة الأداء العربي من الخطأ ، وفي العروض حفظ النصّ الشعري من انكسار الوزن .

وعند قراءتي لمصنف أبي العلاء (اللامع العزيزي) وجدته يتناول الضرورة الشعرية ويضع لها معايير ليس على أساس السماع فحسب إنّما يلتزم قياس الشاهد على الغالب ويضع لها قانونًا صارمًا يضيّق على الشاعر فسحته ، على الرغم من كونه شاعرًا مما يدلّ على براعته وسعة اطّلاعه وتمكنه من لغة الشعر .

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعرّي شاعر من شعراء العربية المبرزين سبر غور الشعر فأصاب فيه القدح المعلّى والنصيب الأوفى ، وفضلاً عن ذلك فهو عالم لغويّ وصرفيّ لامع عرض في أثناء شرحه لشعر المتنبي في كتابه (اللامع العزيزي) أمورًا تندرج في ضمن الضرورات الشعرية تلك التي صنّف فيها بعض علماء العربية كتبًا .

المقدمة

الحمدُ لله الذي أنزل على عبده الكتابَ ولم يجعل له عوجًا ، والصلاة والسلام الأكملان على مَنْ بُعِثَ هاديًا ومبشِّرًا ومفرِّجًا ، وعلى آله الطيبين وأصحابه الميامين مصابيح الدجى ، وبعدُ ...

فإنّ التراث جزء من بناء معرفي شامل وينبغي فهمه في إطار منظومته ، وإنّ إخراج ما فيه من إشراقات يعني فهمه فهمًا جيِّدًا لمقاصده وأهدافه ، وإنّ لغة القصيدة أو الشعر بشكل عام تمثل وجودًا موضوعيًا وهو وجود مكثف بالمعاني والدلالات التي يهدف الشاعر إلى إيصالها ، ويتمثل هذا الوجود باللغة التي صاغها الشاعر بكيفية معينة لتعبر عن مواقفه عمّا حوله من الإنسان وغيره .

وعلى هذا فإنّ مفهوم الشعر لا تتحدد عناصره من دون وعي لوظيفة اللغة الشعرية ومن دون وعي لطبيعتها ، ولغة الشعر لا تنفصل بحال عن إحاطة الشاعر بعلم النحو والعروض كما لا تنفصل مراحل البرهان عن إثبات المطلوب ، وتمثل الضرورة الشعرية معيارًا يتحكم في لغة الشعر لأنّها يتجاذبها عنصران مهمان هما النحو والعروض ، إذ إنّ كلّ واحد منهما ينطوي على مجموعة من الضوابط يراد منها – في النحو – صيانة الأداء العربي من الخطأ ، وفي العروض حفظ النصّ الشعري من انكسار الوزن .

وعند قراءتي لمصنف أبي العلاء (اللامع العزيزي) وجدته يتناول الضرورة الشعرية ويضع لها معايير ليس على أساس السماع فحسب إنّما يلتزم قياس الشاهد على الغالب ويضع لها قانونًا صارمًا يضيّق على الشاعر فسحته وإنْ كان هو من الشعراء ، إذ هي عنده ما لا مندوحة للشاعر عنه وإنّ الشاعر إذا اضطرّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس . لذا أردتُ أن أبحث في الضرورة الشعرية عنده في هذا المؤلف لأُجلي موقفه من الضرورة وحكمه عليها من حيث القبول وعدمه ، وتناول البحث الضرورة الشعرية فعرفها لغةً واصطلاحًا ، ومِنْ ثَمَّ الضرورة عند علماء العربية ، فالضرورة عند أبي العلاء المعرّي متمثلاً ذلك كلّه بالأمثلة والشواهد ، ومن ثَمَّ النتائج التي خلص إليها البحث ، ثمّ ثبت المصادر والمراجع .

أنْ تقف على معنى الضرورة اللغوي أمرٌ لا بدَّ منه ؛ لأنّه الأُسّ الذي من خلاله يبنى عليه مفهوم الضرورة الاصطلاحي ، ومعرفة مفهوميها اللغوي والاصطلاحي قضيةٌ نحتاجها قبل أن نلجَ مفهومها عند أبي العلاء في كتابه (اللامع العزيزي) حصرًا ، إذ هو مجال دراستنا ومحور البحث لدينا .

أ- مفهوم الضرورة في اللغة والاصطلاح :

الضرورة عند الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) : " مشتقة من الضّرر : وهو النازل ممّا لا مدفع له "[١] ، و " ضرَّهُ إلى كذا بمعنى : ألجأه إليه وليس له من بدّ ، والضرورة اسم معنى الاضطرار "[٢] ، وهو ذات المعنى الذي أورده ابن منظور بعد ذلك فقال : " وقد اضطُرَّ إلى الشيء : المجيء إليه ، وتقول : حملتني الضرورة على كذا وكذا ، وقد اضطرَّ فلان إلى كذا وكذا ، وبناؤه (افتعل) فجُعِلَت التاء طاءًا ؛ لأنّ التاء لم يحسن لفظه مع الضاد "[٣] .

والنحويون بموجب تلك الظواهر اللغوية جاءت أقوالهم على قسمين :

الأول : إنّ الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه ، واختاره سيبويه[٤] ، والمبرّد[٥] ، وابن مالك[٦] ، وأورد سيبويه في ذلك قول أبي النجم العجلي :

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدّعي عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصنعِ[٧]

فقال : " فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته في غير الشعر ؛ لأنّ النصب لا يكسر البيت ولا يخلّ به ترك إظهار الهاء "[٨] .

وعلّق صاحب خزانة الأدب على قول سيبويه هذا فقال : " وظاهر كلامه أنّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة "[٩] .

والآخر : إنّ الضرورة ما يقع في الشعر سواء أكان عنه مندوحة أم لا ، وهذا رأي الجمهور[١٠] ، وحجتهم أنّ الشعر موضعٌ أُلفت فيه الضرائر[١١] ، والدليل قول الشاعر :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٍ بخلُهُ قد وضَعَه[١٢]

فالشاعر فصل بين (كم) وما أُضيفت إليه بالمجرور ، وذلك مما يختصّ بجوازه الشعر ولم يضطر إلى ذلك إذ قد يزول الفصل بينهما برفع (مقرف) أو نصبه[١٣] .

ولا ريب إنّ هذا القول هو الأنسب بالذائقة العربية ؛ لما فيه من تيسير على الشعراء في فن القريض ، ولا سيّما والحاجة إليه عندهم أكثر ، إذ هو الوسيلة التي من خلالها سجِّلت مكارم أخلاقهم وبطولاتهم وأمجادهم[١٤] . والآراء عند كلّ فريق مختلفة في جزئيات مهمّة ، ولكلّ

رأي وجهةٌ ووجاهة ، ولكي نتبين حقيقة الضرورة الشعرية عند المعرّي لا بدَّ أنْ نعرض بإيجاز مفهومها عند بعضٍ من علماء الفريقين .

أولاً : الضرورة الشعرية عند سيبويه :

تحت عنوان (باب ما يحتمل الشعر) تحدث سيبويه عن الضرورة الشعرية إلاّ أنّه لم يصرّح بها فيه ، كما لم يصرّح برأيه في تحديد مفهومها ، ولكنّه صرّح بلفظ الضرورة في موضع آخر سمّاه (باب ما رَخَّمَت الشعراء في غير النداء اضطرارًا)[١٥] ، ولم يتناولها في غير هذه المواضع ، وقد فُهِمَ منه أنّ الضرورة في الشعر ما لا مندوحة للشاعر عنه ، وقد نسب جماعةٌ إليه مفهوم الضرورة هذا عنده ، من ذلك قول البغدادي الذي ذكرناه آنفًا[١٦] ، وذكر أبو حيان أنّ الضرورة عند سيبويه مشروطة بالاضطرار إليه[١٧] ، وهو قول ابن عصفور أيضًا[١٨] .

ثانيًا : الضرورة الشعرية عند الأخفش :

عنده أنّه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره ؛ لأنّ لغته تتيح له أن يتكلم في النثر بما يتكلم به في الشعر وإنْ كان ضرورة ؛ لأنّ لسانه قد اعتاد الضرائر[١٩] ، فيجوز له ما لا يجوز لغيره ، ولهذا القول وجاهة لأنّ الشعراء كما سمّوهم أمراء الكلام .

ثالثاً : الضرورة الشعرية عند ابن جني :

يقول ابن جني : " إنّ العرب قد تلزم الضرورة في حال السّعة ؛ أُنسًا بها واعتيادًا لها ، أو إعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدّعي عليَّ ذنبًا كلُّهُ لم أصنعِ

فرفع للضرورة ، ولو نصب لما كسر الوزن ، وله نظائر "[٢٠] ، وهذا يعني أنّ الضرورة عنده ما وقع في الشعر مطلقًا مع مندوحة أو غيرها ، وقال في موضع آخر : " يجب عندي وينبغي ألاَّ يكونَ لغةً ؛ لضعفه في القياس ، فيجب أن يكون ذلك ضرورة لوزن لا لغة "[٢١] ، قال هذا وهو يعقب على قول الشماخ بن ضرار الغطفاني :

له زجلٌ كأنّه صوتُ حادٍ إذا طلب الوسيقة أو زفيرُ[٢٢][٢٣]

ويُفهم منه أنّ الضرورة عنده هي ضرورة الوزن ، إذ يقول : " فاعرف إذًا حال ضعف الإعراب الذي لا بدَّ من التزامه مخافةَ كسر البيت من الزحاف وهو كثير فإنْ أَمِنْتَ كسر البيت اجتنبتَ ضعف الإعراب ، وإنْ أشفقتَ من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب "[٢٤] ، وهذا دليل على أنّ الضرورة من أسباب الوزن الذي يضطر الشاعر إلى مخالفة القياس .

رابعًا : الضرورة الشعرية عند ابن فارس :

يرى " أنّ الشعراء أمراء الكلام يُقصِرون الممدود ولا يمدّون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، ويومئون ويشيرون ، ويختلسون ويعيرون ويستعيرون ، فأمّا لحنٌ في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك"[٢٥] ، ثمّ يقول : " ولا معنى لقول من يقول : إنّ للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز"[٢٦] ، وقال معقبًا على ما جاء من الشواهد في الضرورة : " وهذا كلّه غلط وخطأ ، وما جعل الشعراء معصومين يُوَقَّون الخطأ والغلط فما صحَّ من شعرهم فمقبول ، وما أبتْهُ العربية وأصولها فمردود "[٢٧] .

وعلى هذا فإنّه لا ينكر الضرورة إنْ لم تأبَهُ العربية ، وعدّ ما يخالف نواميس العربية خطأً ولحنًا فقال : " وإنّ هناك أُناسًا من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهًا ويتمحلون لذلك تأويلات "[٢٨] .

خامسًا : الضرورة عند البلاغيين :

لا تختلف حال البلاغيين عن ابن فارس ، إذ يقول : القُرطاجنّي (ت٦٨٤هـ) : " إذ أكثر مَنْ ألّف في هاتين الصناعتين مشفقٌ من أن يَنسب إلى العرب الفصحاء قبحًا في مجاري كلامها إلاّ في الندرة ، فهم يتلقّون كلّ ما رُوِيَ لهم من كلامهم صحت الرواية أو لم تصح بالتسويغ والتحسين ، ولا ينسبون إليهم إساءةً إلاّ حيث يعيبهم الحيل في الاعتذار عنهم "[٢٩].

ويقول الجرجاني عن تخريجات النحويين فيما أسماه (أغلاط الشعراء) : " يشهد القلب أنّ المحرّك لها والباعث عليها شدّة إعظام المتقدم ، والكلَف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد وألفتْه النفس "[٣٠] .

فالضرورة عندهم لحنٌ وقع فيه الشعراء ؛ لذا أوجبوا على الشاعر ألاَّ " يضع في نفسه أنّ الشعر موضع اضطرار ، وأنّه قد سلك سبيل مَنْ كان قبله ، ويحتج بالأبيات التي قد عيب على قائليها ، فليس يُقتدى بالسيِّئ وإنّما يُقتدى بالحسن "[٣١] .

سادسًا : الضرورة عند المعاصرين :

أمّا المعاصرون فذهب كثير منهم إلى أنّ الضرورة مخالفة للمألوف ، ولا بدَّ من إعادة النظر مرة أخرى في قواعد اللغويين والنحويين وهو قول الدكتور رمضان عبد التواب[٣٢] .

كذلك يقول الدكتور إبراهيم السامرائي : " حفل الأدب القديم بهذه الغرائب التي عُدَّت ضرورات "[٣٣] ، ويقول : " إنّ الشاعر ممتحنٌ حتى في عصور الجاهلية بصنعته ، فهو يأتي بما لا يجوز اعتقادًا منه أنّه يحقّ له "[٣٤] .

وهو رأي الدكتور علي فاخر ، إذ يرى " أنّ ما خالف المشهور فقد أخطأ قائله حتى لو كان من أصحاب المعلقات ، ولكن النحاة تحرجوا من القول بذلك وتأدبوا مع أصحابه "[٣٥] .

وليس هذا حال كلّ المعاصرين في موقفهم من الضرورة وهو الاتّهام بالخطأ ، فإنّ منهم من لم يذهب إلى تلحين الضرورة الشعرية ، وإنّما يعنون بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به دون الكلام ، وهو كلام أبي حيان[٣٦] . فهم يفصلون بين المستوى الشعري والنثري ، وعدّوا ذلك من لغة الشعر الخاصّة التي لا يجوز القياس عليها ، وممّن ذهب إلى هذا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه (الضرورة الشعرية)[٣٧] .

ومن المنصف القول في هذا : إنّ الواقع اللغوي يشهد بغير ما قيل في لحن الشعراء ، فإنّ الثابت عن العرب أنّهم كانوا ينقحون أشعارهم بهدف الاستحواذ على إعجاب السامعين ، ولا يُقبل عقلاً والنقد الأدبي يؤكد هذا أنْ يسمحوا باللحن في الشعر بحجة أنّ هذا من لغة الشعر الخاصّة ، وكم سجّل الواقع النقدي مؤاخذات من الشعراء على الشعراء ؛ لأنّها خالفت مشهور الكلام .

ويرى محمد عبد الرزاق القزّاز أنّ أنسب ما يقال في الضرورة هو ما ارتضاه بعض المعاصرين من أنّ هذا هو في الحقيقة بقايا لغة قديمة " هجرها العرب حتى أُهملت وتجمَّدت "[٣٨] .

فالضرورة من خلال ما ذكرنا من آراء يتجاذبها عنصران مهمان هما اللذان كانا السبب في إظهارها إلى الوجود ألا وهما : (النحو ، والعَروض) وإن كان علي بن سليمان الحيدرة (ت٥٩٩هـ) يعدّها ثلاثة " إمّا لإقامة وزن ، وإمّا لضعف تصرف ، وإمّا لبلوغ غرض لا بدَّ منه ولا يُستطاع أن يُعبّر عنه إلاّ بذلك اللفظ "[٣٩] ، إلاّ أنّ هذين العنصرين – النحو والعَروض – يبقيان هما البارزين في أمر الضرورة . والسِّمة التي يشترك فيها هذان العِلْمان هي معياريَّتهما بمعنى أنّ كلَّ واحدٍ منهما ينطوي على مجموعة من الضوابط يُراد منها – في النحو – صيانة العربيّ من الخطأ ، وفي العَروض حفظ النصّ الشعري من انكسار الوزن .

والضرورة تمثّل معيارًا يتحكم في الشعر ولا يجوز الخروج على قوانينه[٤٠] وبَقِيَ لنا أن نعرّج على الضرورة عند أبي العلاء المعرّي ، وقبلها لا بدَّ من الإشارة إلى أنّها اختُلِفَ في عددها حتى وصل إلى نيّف وأربعين ضرورة صنّفها صاحب (المشكل) إلى ثلاثة أصناف :

١. صنفٌ يكون خفيفًا على القلوب سائغًا في الأسماع لا ينقص الشعر ولا يذمّ بركوبه الشاعر ، وهي اثنتا عشرة ضرورة منها : قصر الممدود ، وحذف التنوين ، وحذف (إن) ، وغيرها .

٢. صنفٌ ينتهي في الرداءة ويلزم صاحبه الذمّ ويُذهب بهجة الشعر ، وهي ثماني عشرة ضرورة ، ومنها : مدّ المقصور ، ووصل ألف القطع ، والفصل بين المبتدأ والخبر والنعت والمنعوت ، وغيرها .

٣. صنفٌ متوسط بينهما وهي إحدى عشرة ضرورة ، ومنها : النصب بالفاء في الواجب ، وطرح الألف من (أنا) ، وتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وإحلال النكرة مكان المعرفة ، وغيرها[٤١] .

أبو العلاء المعرّي – كما هو معروف – لغويٌّ حافظ لكلام العرب وأشعارهم ، عالم بالنحو ومذاهب النحويين فيه ، مُلِمٌّ بالعَروض إلمامًا منقطعَ النظير به وبأحكامه ، شاعرٌ جزل المعاني والألفاظ ؛ لذلك اجتمع له من المقومات النقدية ما يجعل حكمه على الضرورة مبنيًا على الدقة والوضوح والمعيارية ، ويعلم ما يحتاجه الشعر من لغة خاصّة ورُخَصٍ لا تجوز في النثر وتجوز في الشعر ، وما يجوز وما يمتنع فيه ، وهذا يجعله أقرب للصدق في الحكم على مسألة الضرورة الشعرية ؛ لأنّه طرفٌ مشتركٌ بين الأطراف الثلاثة – العَروضيين والشعراء والنحويين – وهذه المزايا قلّما تتماز بها شخصية أخرى .

وقد جاء في (اللامع العزيزي) وغيره من كتبه ما يقرّب لنا مفهوم الضرورة عنده ، وغير الضرورة فقد يضعّف بعضها ويردّ أخرى ، ومن ذلك :

١. قوله وهو يعقب على قول المتنبي :

ومَنْ يجعلِ الضرغامَ بازًا لصيدِهِ يُصيّرهُ الضرغامُ فيما تصيّدا[٤٢]

" ورواية أهل هذه البلاد جزم (يجعل) ورفع (يُصيِّر) وذلك ضعيف جدًّا ؛ لأنّه يُحوج أنْ تضمر الفاء ، وليست ههنا ضرورة داعية إلى رفع (يصيّره) وجزم (يجعل) ؛ لأنّه إذا رفع (يجعل) وحمل الكلام على المبتدأ والخبر وصرفه عن الشرط والجزاء كُفِيَ هذه المؤونة ، وتكون (مَنْ) في معنى (الذي) كأنّه قال : والذي يجعل الضرغام للصيد بازه ، فيكون (يصيّره) في موضع خبر للمبتدأ "[٤٣] فيُضعِّف أن يكون هنا ضرورة في حين يراها النحويون ضرورة .

٢ .قال – أيضًا – عند قول المتنبي :

بيضاءُ يمنعُها تكلّمَ دلُّها تيهًا ويمنعُها الحياءُ تميسا[٤٤]

" ولو رفع (تكلّم) لم يكن فيه إلاّ ضرورة واحدة[٤٥] ، وذلك أحسن من ضرورتين "[٤٦] .

٣ .قال معلقًا على قول قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سرٌّ فإنّه بنشرٍ وتكثيرِ الوشاة قمينُ[٤٧]

وقول الراجز :

يا نفسُ صبرًا كلُّ حيٍّ لاقِ

وكلُّ إثنينِ إلى افتراقِ

" ولا عذرَ لهذا الراجز ، ولقيس بن الخطيم في قطع هذه الألف – أي ألف إثنين – لأنّهما لو قالا : (خلّينِ) لكفيا ذلك "[٤٨] .

وسأعرض بين يدي البحث تفصيلاً لنماذج من مسائل الضرورة عند المعرّي في كتابه (اللامع العزيزي) :

١ – حذف التنوين لالتقاء الساكنين :

ذكر النحويون تعريفات لا يعدو أن يكون الخلاف فيما بينها لفظيًا ، بحذفٍ هنا أو زيادة هناك ، ومن هذه التعريفات :

أ– " إنّه نونٌ ساكنةٌ زائدة تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا ولا وقفًا "[٤٩] .

ب– " إنّه نون تثبت لفظًا لا خطًّا "[٥٠] ، وغير ذلك من التعريفات .

أمّا عند علماء الصوت فهو " عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون "[٥١] ، فهو في رأيهم مجموع الحركة والنون معًا ، " وقولهم هذا امتداد لقولهم بأنّ الحركات الإعرابية لا تحدد المعاني في الأذهان ، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض "[٥٢] ، وفي هذا نظر ، إذ إنّ علماء الصوت في العصر الحديث ينظرون إلى الصوائت (الحركات) على أنّها فونيمات لها قيمة كبيرة تؤديها على مستوى الصوت المفرد والصيغة والتركيب ، فوظيفتها لا تقتصر على ربط الكلمات بعضها ببعض – كما ورد في النصّ – بل لها معانٍ تؤديها ، وهناك أمثلة كثيرة في النحو وغيره يتغير المعنى فيها تبعًا لتغير الحركة الإعرابية .

وهناك تعريفات كثيرة لا يتسع الحديث عنها والخوض في غمارها وفي الذي ذكرناه كفاية لفهمه ، فظاهرة التنوين قد أُلِّفت فيها كتب .

وقد جاء حذف التنوين كثيرًا في أشعار العرب ، ومن الشواهد التي حُذِفَ فيها التنوين قول أبي الأسود الدؤلي :

فألفيتُهُ غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرَ اللهَ إلاّ قليلا[٥٣]

حذف التنوين من (ذاكر) ونصب لفظ الجلالة ، قال سيبويه : " وحُذِفَ لالتقاء الساكنين وهذا اضطرار "[٥٤] ، أي : حذفه ؛ لئلا يلتقي باللام الساكنة في لفظ الجلالة .

ومن الشواهد – أيضًا – قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

كيفَ يكونُ قومي على الفراشِ ولمّا تشتملِ الشامَ غارةٌ شعواءُ[٥٥]

تُذهلُ الشيخَ عن بنيه وتُبدي عن خدامِ العقيلةُ العذراءُ

والشاهد فيه (خدام العقيلةُ) حيث حذف التنوين عن (خدام العقيلةُ العذار) ، والحذف حصل لالتقاء الساكنين والقياس تحريكه[٥٦] .

وقول الراجز :

لقد أكون بالأمير برّا

وبالقناةِ مِدْعسًا مِكرّا

إذا غُطَيفُ السُّلميُّ فرّا[٥٧]

والأصل : إذا غُطيفٌ السّلميّ ، فحذف التنوين ؛ لسكونه وسكون السين .

وقول الفرزدق :

أتاني على القعساء عادلَ وَطْبِهِ برجْلَيْ لئيمٍ واست عبدٍ تعادلهُ[٥٨]

يريد : عادلاً وطبَهُ ، فحذف التنوين .

وقول الآخر :

والله لو كنتُ لهذا خالصًا لكنتُ عبدًا آكِلَ الأبارصا[٥٩]

أراد : آكلاً ، فحذف التنوين ونصب ، وجاء الحذف بسبب التقاء الساكنين ، وفي حذف التنوين هذا اختلف النحويون على قولين :

أولهما : إنّه من باب الضرورة ، وهو قول سيبويه[٦٠] ، وابن السراج[٦١] ، والزجاجي[٦٢] ، وابن جني[٦٣] ، والعكبري[٦٤] ، وابن عصفور[٦٥] ، وأبي حيان[٦٦] ، وبه أخذ المعرّي وسيأتي ومنعوا حذفه في النثر معللين ذلك بما يأتي :

أ- إنّ التنوين علامة ، وحذفه مغاير للغرض الذي سِيقَ له[٦٧] .

ب- إنّ الأصل في التنوين أن يُحرّك إذا لقيه ساكن ؛ لأنّ الحركة فيه لا تستثقل[٦٨] .

والآخر : إنّه غير داخل في ضرورة الشعر ، بل هو جائز في النثر وهو قول عيسى بن عمر[٦٩] ، والسيرافي[٧٠] ، والبطليوسي[٧١] ، وابن يعيش[٧٢] ، وابن مالك[٧٣] ، واستدلّ المانعون بالآتي :

١. قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى : (قل هو الله أحدُ اللهُ الصمد) [الإخلاص : ١ – ٢][٧٤] ، فحذف التنوين من (أحد) لالتقاء الساكنين .

٢. قراءة عمارة بن عقيل : (ولا الليل سابقَ النهار) [يس : ٤٠] ، قال أبو حيان : " وقرأ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي (سابق) بغير تنوين ، (النهار) بالنصب ، قال المبرّد : سمعته يقرأ فقلت : ما هذا ؟ قال : أردت (سابقٌ النهارَ) فحذفت ؛ لأنّه أخفّ "[٧٥] .

وقد علّق المعرّي في هذه المسألة على قول المتنبي :

في رُتبةٍ حَجَبَ الورى عن نيلِها وعلا فسَمَّوْهُ عليَّ الحاجبا[٧٦]

فقال : " حُذِفَ التنوين في قوله : (عليّ الحاجبا) وإثباته أحسن ، وقد جاء مثله كثيرًا ، وقرأ بعضهم : (قل هو الله أحدُ الله الصمد) بحذف التنوين من (أحد) ، وقال الراجز :

لقد أكون بالأمير برّا

وبالقناةِ مِدْعسًا مِكرّا

إذا غُطَيفُ السُّلميُّ فرّا

وهذا البيت يُنشد على حذف التنوين :

كيفَ يكونُ قومي على الفراشِ ولمّا تشتملِ الشامَ غارةٌ شعواءُ

تُذهلُ الشيخَ عن بنيه وتُبدي عن خدامِ العقيلةُ العذراءُ

أراد : عن خدامٍ العقيلةُ العذراءُ . وحذف التنوين في قوله : (أحدُ الله) أحسن من حذفه في هذا الموضع ؛ لأنّ التنوين إذا ثبت في (أحدٍ) وجب أن يُحرَّك لالتقاء الساكنين ، وقبل (أحد) (الهاء) التي في اسم (الله) – سبحانه – فلو جيءَ بالتنوين لاجتمعت خمسُ متحركات وذلك ثقيل جدًّا "[٧٧] .

وعلّق في موضع آخر على قول المتنبي :

إلى البدرِ ابنِ عمّارِ الذي لم يكن في غُرَّةِ الشمسِ الهلالا[٧٨]

فقال : " حذف التنوين من (عمّار) على معنى الضرورة ، وقد مرَّ مثله "[٧٩] .

ويستبان مما قال أنّه يرى حذف التنوين ضرورة ، قال : " وحذف التنوين من (عمّار) على معنى الضرورة " ، وأنّ حذفه قد جاء كثيرًا في شعر العرب ، فقال : " وقد جاء مثله كثيرًا ". ويرى الباحث أنّ القول الثاني من أنّ الحذف غير داخل في ضرورة الشعر ، بل هو جائز في النثر على نحو ما مرَّ في قول عيسى بن عمر وغيره مستدلين بالقراءات المذكورة آنفًا هو الأظهر ؛ لما يأتي :

١. أنّه قُرِئَ به .

٢. أنّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقًا لغة بعض العرب كما ذكر الجرمي(٨٠) ، وحذف التنوين في بعض المواضع أحسن منه في بعضها الآخر – عند أبي العلاء المعرّي – وذلك إذا كان تحريكه مؤديًا إلى الثقل كما في قراءة أبي عمرو (قل هو الله أحدُ الله الصمد) ، فإنّ تحريك التنوين بالكسر ؛ لالتقاء الساكنين يوجب ثقلاً حاصلاً من توالي خمس متحركات كما ذكر المعرّي .

٢– صرف ما لا ينصرف في الضرورة :

المقصود بالصَّرف : التنوين ، وفي العربية أسماء تُمنع من التنوين تسمّى الممنوعة من الصرف ، وقد وضع النحويون ضوابط معروفة تبين متى يُمنع الاسم من الصرف ، فما يدخله التنوين سمّاه النحويون المنصرف ، فكان عندهم بناءًا على ذلك : الصرف هو التنوين ، والمنع من الصرف هو عدمه ، " وإذا لم يدخل التنوين فيما لا ينصرف فإنّ الجرّ أيضًا لا يدخله ؛ لأنّ الجرّ يعاقب التنوين وإنّما لم يدخله الجرّ ؛ تبعًا للتنوين "(٨١) ؛ ولأنّ التنوين والجر هما من خصائص الأسماء ، وكلاهما يدخل على الأسماء ، و " يعرض الصرف للممنوع من الصرف لأحد أسباب أربعة(٨٢) منها : الضرورة وهو جائز عند النحويين(٨٣) ؛ لأنّه الأصل في الأسماء ، وبصرفها تعود إلى أصلها(٨٤) ، قال السيرافي : " وهو جائز في كلّ الأسماء مطّرد فيها ؛ لأنّ الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها ، وإنّما تمتنع من الصرف ؛ لعللٍ تدخلها فإذا اضطرَّ الشاعر ردّها إلى أصلها ، ولم يحفل بالعلل الداخلة عليها "(٨٥) .

والعرب تصرف ما لا ينصرف في الضرورة ، وهو كثير في الشعر ومنه قول امرئ القيس :

ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خدرَ عُنيزةٍ فقالتْ لكَ الويلاتُ إنّك مُرجلي(٨٦)

فصرف (عنيزة) مع استحقاقها المنع للعلمية والتأنيث(٨٧) .

وقول النابغة :

إذا ما غزا بالجيشِ حَلَّقَ فوقَهم عصائبُ طيرٍ تهتدي بعصائبِ[٨٨]

والأصل أن يجرَّ (عصائب) بالفتحة نيابةً عن الكسرة ؛ لأنّها على صيغة منتهى الجموع ، وهي علّة للمنع من الصرف تقوم مقام علّتين .

وقوله أيضًا :

فلْتأتينَّكَ قصائدٌ ولْيركبَنْ جيشٌ إليكَ قوادمَ الأكوارِ[٨٩]

فصرف (قصائد) وهي لا تنصرف ؛ لأنّه ردّها إلى الأصل .

وقول أبي كبير الهذلي :

ممّن حملْنَ به وهنَّ عواقدٌ حبك النطاق فعاشَ غيرَ مهبَّلِ[٩٠]

فصرف (عواقد) وهي لا تنصرف ؛ لأنّه ردّها إلى الأصل ، ومع كثرة صرف ما لا ينصرف إلاّ أنّ المعرّي لا يُحبّذ صرف ما كان آخره ألف التأنيث الممدودة – وإن كان جائزًا – لقلّة صرفه في الشعر الفصيح ، ولم أقف على ذلك عند غيره .

قال المعرّي في معرض شرحه لبيت المتنبي :

وطاعنَ كلِّ نجلاءٍ غموسٍ وعاصيَ كلِّ غذّالٍ نصيحِ[٩١]

" والعرب تصرف ما لا ينصرف في الضرورة مثل : (مساجد) ، و(عمر) ، و(أفعل) وقلّما يصرفون (فعلاء) مثل : (نجلاء) ، و(حمراء) "[٩٢] .

وقال – أيضًا – عند قول المتنبي :

ومن الناسِ مَنْ تجُوزُ عليه شعراءٌ كأنّها الخازباز[٩٣]

" نوَّن (شعراء) ، وذلك جائز بلا اختلاف إلاّ أنّ صرف ما كانت فيه ألف التأنيث يقلُّ في شعر العرب ، وإنّما يصرفون كثيرًا ما لم تكن فيه ألف التأنيث كـ (مساجد) ، و(زينب) ونحو ذلك "(٩٤) ، ولهذه المسألة نظائر متعددة في (اللامع العزيزي)[٩٥] .

ويستبان ممّا مرَّ من كلام المعرّي إشارة دقيقة من لدنه إلى أنّ ما كان فيه ألف التأنيث الممدودة مثل (نجلاء) فإنّ صرفه قليل في شعر العرب .

٣- جواز صرف (أفعل) التفضيل في الضرورة الشعرية :

اسم التفضيل : وصفٌ يُصاغ على وزن (أفعلَ) للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة واحدة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة ، نحو : (أكثر ، أقلَّ ، أعزَّ ...) ، ويُصاغ بشروط صوغ الفعل المتعجب منه[٩٦] ، وهي أن يكون فعلاً ثلاثيًا ، متصرفًا ، مثبتًا ، مبنيًا للمعلوم ، قابلاً للتفاوت ، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، " وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ

أتت بغير همزة وهي : (خير ، وشرّ ، وحبّ) "[٩٧] ، " فما جاء من الأسماء على (أفعل) وانظمّ معه سببٌ من الأسباب التي تمنع الصرف لم ينصرف "[٩٨] ، وقد ورد (أفعل) التفضيل مصروفًا في الشعر العربي للضرورة ، وفي هذا كان النحويون على مذهبين :

الأول : الجواز ، وهو مذهب البصريين[٩٩] ، واحتجوا بأنّ الأصل في الأسماء الصرف ، وإنّما يُمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فمتى اضطرّ الشاعر ردّها إلى الأصل ولم يأبه بتلك الأسباب العارضة[١٠٠] . وذكروا أيضًا أنّ ما لا أصل له في الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينوّن للضرورة ؛ لأنّه لا أصل له في ذلك فيردّه إلى حالة قد كانت له ، " فإذا ثبت هذا فتقول : (أفعل منك) اسمٌ والأصل فيه الصرف ، وإنّما امتنع من الصرف ؛ لوزن الفعل والوصف فصار بمنزلة (أحمر) ، وكما وقع الإجماع على أنّ (أحمر) يجوز صرفه في ضرورة الشعر فكذلك (أفعل منك) "[١٠١] أي : أفعل التفضيل .

والآخر : المنع ، وهو قول الكوفيين[١٠٢]، واستدلوا بأنّ (مِنْ) هي التي منعته من الصرف[١٠٣] ؛ لقوّة اتّصالها به[١٠٤] . وقيل : بل لأنّها تقوم مقام الإضافة ، وكما لا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة كذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة[١٠٥] .

ورُدَّ عليهم بأنّ هذا خطأ من الكوفيين ؛ لأنّ اتّصال (مِنْ) ليس له تأثير في منع الصرف ، وإنّما امتنع الصرف بوزن الفعل والوصف ، ويدلّ على ذلك أنّهم ذكروا أمثلةً من مثل : (زيدٌ خيرٌ منك ، وشرٌّ منك) فـ (منك) على حالها ، وصرفت (خير) و(شرّ) ؛ لأنّه قد نقص عن وزن (أفعل) ، وذكر قوم أنّه يجوز في الشعر ترك صرف ما ينصرف[١٠٦] ، " والذي يدلّ على صحة هذا أنّه لمّا زال وزن الفعل من (خير منك ، وشرّ منك) انصرف ؛ لأنّ الأصل (أَخْيَرُ منك ، وأَشْرَرُ منك) إلاّ أنهم حذفوا الهمزة منها ؛ لكثرة الاستعمال ، وأدغموا إحدى الراءين في الأخرى من قولهم : (شرّ منك) ؛ لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة ؛ لأنّ ذلك ما يستثقل في كلامهم ، فلمّا نقص عن وزن الفعل بَقِيَ فيهما علّة واحدة هي الوصف فردّ إلى الأصل وهو الصرف "[١٠٧] .

وما ذكره الكوفيون من أنّ (مِنْ) تقوم مقام الإضافة فمردود بأنّه لو كان الأمر كذلك للزم أنْ يدخلَهُ الجرّ في موطن الجرّ كما إذا دخلته الإضافة ، والواقع أنّه في موضع الجرّ يكون مفتوحًا كسائر ما لا ينصرف[١٠٨] .

أمّا المعرّي فقد حكم على صرفه حال الضرورة بالقبح سواءً أكانت (مِنْ) معه ظاهرة أم مقدرة محتجًّا بأنّ صرفه لم يُسمع في الشعر القديم ، فقال وهو يعقب على قول المتنبي :

أنا بالوُشاةِ إذا ذكرتُكَ أشبهُ تأتي النَّدى ويُذاعُ عنك فتكرَهُ[١٠٩]

" إن لم يُجعل البيت مُصرَّعًا[١١٠] ونوّنه وهو يريد بـ (أشبهُ) أفعل الذي للتفضيل فإنّ تنوينه يقبح ، وكان بعض من سلف من النحويين يُجيز أن يُصرف (أفعل) على اختلاف ضروبه إلاّ (أفعل) الذي يتصل به (من كذا) كقولهم : (هذا أفضل من فلان) ولم يرد قائل البيت إلاّ هذا الوجه . وكان محمد يزيد يُجيز صرف (أفعل) الذي معه (مِنْ) فأمّا في الشعر القديم فلا يُعرف شيء من ذلك جاء مصروفًا ، وإذا لم تذكر (من) بعد (أفعل) حَسُنَ أن يُشبّه بغيره"[١١١] .

فعنده على ذلك أنّ صرف (أفعل) لم يرد إلاّ في شعر المتأخرين ، وحكمه على صرفه في حال الضرورة بالقبح وإن كانت مع (من) ردّ على المبرد في إجازته ذاك .

٤- حذف همزة الاستفهام للضرورة :

الهمزة أوسع أدوات الاستفهام استعمالاً ، فهي تستعمل للتصور والتصديق ، والتصور ما يُجاب عنه بالتعيين نحو : (أمحمدٌ عندنا أم خالدٌ ؟) ، والتصديق ما يُجاب عنه بـ (نعم أو لا) نحو : (أحضر القاضي ؟) ، بخلاف أدوات الاستفهام الأخرى فإنّها تستعمل للتصور خاصّة ، " وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي إلى معانٍ أخرى أشهرها : (التسوية ، والإنكار ، والتقرير ، والتهكم ، والأمر ، والتعجب ، والاستبطاء ، والتحذير ، والتنفير ، والتشكيك ، والتسويف ، والتوكيد ، والنفي) "[١١٢] ،وهي حرف مشترك يدخل على الأسماء والأفعال[١١٣] .

وقد تحذف الهمزة إذا فُهِمَ المعنى ودلّ عليه قرينة الكلام ، وقد اختلف النحويون في مسألة حذفها على أقوال أربعة :

الأول : جواز حذفها مطلقًا مع (أم) وبدونها ، وأنّ حذفها لأمن اللبس من ضرورات الشعر ، وهو قول الأخفش[١١٤] ، وابن الشجري[١١٥] ، وابن مالك[١١٦] والمالقي[١١٧] ، وابن هشام[١١٨] ، والدماميني[١١٩] ، والسيوطي[١٢٠] ، واستدلوا بما ورد في السماع ، ومنه:

١. قوله تعالى :﴿قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام : ٧٦] فحملوا الآية على حذف همزة الاستفهام والتقدير : (أهذا ربي) ، قال أبو حيان الأندلسي : " الظاهر أنّها جملة خبرية ، وقيل : إنّها استفهامية على جهة الإنكار حذف منها الهمزة "[١٢١] .

٠٢ قوله تعالى :﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ [الشعراء : ٢٢] ، والمراد : أوتلك نعمةٌ ؟ فحذف الهمزة[١٢٢] .

٠٣ قول الرسول ﴿ﷺ﴾ : (أتاني آتٍ من ربي فأخبرني أو قال : بشرني أنّه مَنْ مات من أُمتي لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة ، قلت : وإنْ زنى وإنْ سرق ؟ قال : وإنْ زنى وإنْ سرق)[١٢٣] ، أي : أوَ إنْ زنى أوَ إنْ سرق ؟[١٢٤] ومن الشعر استدلوا بـ :

أ- **قول الأخطل :**

كذبتْكَ عينُكَ أم رأيتَ بواسطٍ غلسَ الظلام من الربابِ خيالا[١٢٥]

والأصل : أكذبتك ؟

أ- **قول عمر بن أبي ربيعة :**

لعَمرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ داريًا بسبعٍ رمينَ الجمرَ أم بثمانِ[١٢٦]

ب- **وقوله كذلك :**

ثمّ قالوا تحبُّها قلتُ بهرًا عددَ القَطْرِ والحصى والترابِ[١٢٧]

أراد : أتحبُّها ؟[١٢٨] .

أ- **قول الكميت :**

طَرِبتُ وما شوقًا إلى البيضِ أطرَبُ ولا لَعِبًا منّي وذو الشيبِ يلعبُ[١٢٩]

يريد : أوذو الشيبِ يلعبُ ؟

الثاني : جواز حذف الهمزة باطّراد إذا كان بعدها (أم) وهو قول جماعة من النحويين[١٣٠] ، واختار ذلك المرادي ، إذ قال : " والمختار أنّ حذفها مطّرد إذا كان بعدها (أم) المتصلة ؛ لكثرته نظمًا ونثرًا "[١٣١] ، واستدلوا على هذا ببيتي الأخطل وعمر بن أبي ربيعة السابقين وغيرهما كثير .

الثالث : جواز حذف همزة الاستفهام إذا كان الاستفهام قد خرج إلى معنى التوبيخ ، وهو رأي الفراء ، إذ قال في قوله تعالى :﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ [الصافات : ١٥٣] " استفهام وفيه توبيخ ، وقد تُطرح ألف الاستفهام من التوبيخ ، ومثله قوله تعالى :﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الأحقاف : ٢٠] يستفهم بها ولا يستفهم ، ومعناهما جميعًا واحد "[١٣٢] .

الرابع : المنع إلاّ في ضرورة الشعر ، وهو قول أكثر النحويين[١٣٣] .

أمّا عند المعرّي فقد أخذ بهذا مع إقراره في النصّ الأول بكثرته في كلام العرب ، إذ قال وهو يعقب على قول المتنبي :

شِيَمُ الليالي أنْ تُشكِّكَ ناقتي صدري بها أفضى أم البيداءُ[١٣٤]

" وأراد : (ألف) الاستفهام فحذفها ، وذلك كثير موجود ، وقد حملوا على ذلك قول الأخطل :

كذبتْكَ عينُكَ أم رأيتَ بواسطٍ غلسَ الظلام من الربابِ خيالا

كأنّه قال : أكذبتك عينك ؟ "[١٣٥] ، والمعرّي يريد : أصدري بها أفضى أم البيداءُ ؟ وقال أيضًا عند قول المتنبي :

لجنِّيةِ أم غادةٍ رُفِعَ السِّجْفُ لوحشيةٍ لا ما لوحشيةٍ شَنَفُ[١٣٦]

" وأراد : ألف الاستفهام فحذفها ، وتلك ضرورة . وقد ذهب بعض الناس إلى أنّ حذف ألف الاستفهام قد جاء في القرآن مثل قوله تعالى :﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾ أراد : أوتلك ؟ وهذا قول يضعف "[١٣٧] .

ومنه يستبان أنّه أخذ برأي الجمهور في منع حذف الاستفهام إلاّ في ضرورة الشعر ؛ وذلك أنّه ضعّف أن تُحذف في غير ذلك حين ذكر قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ ﴾ فقال : وهذا قول يضعف ، وإذا كان ضعف هذا في القرآن الكريم ففي غيره من الكلام من باب أولى إلاّ في ضرورة الشعر .

وإن أقرَّ بكثرته في كلام العرب فلربّما عنى به الشعر لا غير ، ولربّما أخذ المعرّي بالمبدأ القائل : (اختصار المختصر إجحاف) ، وحذفها في مثل هذه المواضع اختصار ، والكلام أصلاً مختصر كما ذكر ابن جني عن شيخه أبي علي الفارسي ، إذ قال : " وذلك أنّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار فلو ذهبتَ تحذفها لكنتَ مختصرًا لها هي أيضًا واختصار المختصر إجحاف "[١٣٨] ؛ ولهذا حملوا ما ورد منه في الشعر على الضرورة ، ولما كان حذفها في الكلام الفصيح ، ومما يقوّيه كثرتُهُ في كلام الرسول ﴿ﷺ﴾ فالقول بجواز حذفها مطلقًا مع (أم) ومن دونها هو الأقرب ؛ لكثرة جريانه على ألسنة الناس .

٥- وقوع الضمير [الكاف] متصلاً بـ (إلا) للضرورة :

قال ابن يعيش عن (إلاّ) : " تُعدُّ (إلاّ) أمّ حروف الاستثناء ، وهي المستولية على هذا الباب "[١٣٩] ، والاستثناء : هو إخراجُ بعضٍ من كلّ بـ (إلاّ) أو بكلمة فيها معنى (إلاّ) " وشرطه أن يكون المستثنى أقلّ من المستثنى منه "[١٤٠] ، و(إلاّ) تنصب ما بعدها إذا كان الاستثناء موجبًا أو مقدّمًا أو منقطعًا ، وتتبع ما قبلها إذا كان مفرغًا[١٤١] . ويستثنى بـ (إلاّ) الأسماء

والضمائر على حدٍّ سواء ، ولكن حقّ الضمير أن ينفصل بعدها وبهذا جاء في الكتاب المنير :﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء : ٢٣] وإنّ كلّ موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل فنقول : ما ضربتُ إلاّ إيّاك(١٤٢) .

ووقوع الضمير متصلاً بعد (إلاّ) أمر اختلف فيه النحويون على أقوالٍ ثلاثة :

الأول : جواز اتّصاله ، وعُزِيَ ذلك إلى أبي البركات الأنباري(١٤٣) ، ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الكوفيين(١٤٤) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

فما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألاَّ يجاورَنا إلاّكِ ديّارُ(١٤٥)

ومما يستشهد لهم به – أيضًا – قول الآخر :

أعوذُ بربِّ العرشِ من فئةٍ بَغَتْ عليَّ فما لي عوضُ إلاّهُ ناصرُ(١٤٦)

فهو عندهم شائعٌ جائزٌ في سعة الكلام .

الثاني : إنّ اتّصاله مقصور على الشعر للضرورة ، وهو قول البصريين(١٤٧) وعليه أكثر المتأخرين(١٤٨) ، قال ابن يعيش : " وربّما اضطرّ الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل "(١٤٩) ، وعلّة ذلك عندهم راجعة إلى أنّ (إلاّ) حرف ضعيف لا عمل لها ، قال ابن جني : " والوجه أنْ يقال : (إلاّ إيّاك) ؛ لأنّ (إلاّ) ليست لها قوّة الفعل ، ولا هي عاملة كـ (إنّ) ونحوها "(١٥٠) .

الثالث : المنع مطلقًا ، وعُزِيَ ذلك إلى المبرد ، إذ قال : " اعلم أنّ كلَّ موضعٍ تقدّر فيه على المضمر متصلاً فالمنفصل لا يقع فيه ، فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل فيقول : ما ضربتُ إلاّ إيّاك ، وإيّاك ضربتُ ؛ لأنّ الكاف التي في (ضربتُكَ) لا تقع ها هنا "(١٥١) .

وزعم أنّ الرواية الصحيحة للبيت (سواك ديّارُ) ، ومَنْ حكم عليها أنّها عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات ، بل جعله مراجعة لأصل متروك(١٥٢) . أقول هذا لأخلص إلى رأي المعرّي من هذه المسألة وهو جواز الوجهين ، إذ قال وهو يعقب على قول المتنبي :

لم ترَ مَنْ نادمتُ إلاّكا لا لسوى ودِّكَ لي ذاكا(١٥٣)

" وعاب الصاحب بن عبّاد على أبي الطيِّب قوله : (إلاّكا) ؛ لأنّ الصواب عنده (إلاّ إيّاك) ، وكلا الوجهين جائز ، وأنشد النحويون :

فما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا ألاَّ يجاورَنا إلاّكِ ديّارُ

ولا ريبَ أنّ هذين البيتين قيلا بديهًا ، وقائل البديهة معذور ، وقافيتهما من المتواتر وهي (الكاف والألف) ، والقافية على أبي الطيِّب بـ (إلاّك) "[١٥٤] ، ويُفهم من كلام المعرّي أنّه يقول بجواز الاتّصال والانفصال كما في ردّه على قول الصاحب بن عبّاد .

وهو رأي كوفي ، والتماسه العذر لأبي الطيِّب على أنّ قائل البديهة معذور يدلّ على ذلك أنّها عنده ضرورة . ولعلّ الرأي القائل بأنّ اتّصاله مقصورٌ على الشعر للضرورة أكثر قبولاً ؛ لما يأتي :

١. قلّة المسموع باتّصال الكاف بـ (إلاّ) وعليه فلا يمكن أن يقاس عليه ؛ لأنّ القياس يكون على ما كَثُرَ جريانه في الكلام على ما هو معروف عند النحاة .
٢. إنّ قائل البيت مجهول ولم يُعزَ لأحد ، ولا يعرف له سابق ولا لاحق ، ولو كان له نظير لذكره النحويون ولم تتركه فطنتُهُم ، والله أعلم .

الخاتمـة

في خاتمة البحث وبعد التقصي واستقراء مواطن الضرورة التي رآها المعرّي في أثناء شرحه شعر المتنبي في مصنّفه (اللامع العزيزي) خلصتُ إلى نتائج البحث الآتية :

١. إنّ المعرّي تابع الضرورة بدقة في الاستعمال اللغوي ، وأظهر ما شاع منها قديمًا وما شاع في عصره .
٢. استعانته بعلمه ودرايته في القوافي على ردّ بعض ما استسهله النحويون وتوجيهه بعض مسائلهم التي عجزوا عن تأويلها فعدّوا ورودها عن العرب من باب الضرورة ، إذ بحث عن مثيلاتها وتوصّل إلى جذورها في الاستعمال اللغوي فبوّبها وأخرجها عن ضرورة الشعر .
٣. إنّه يقطع بالحكم على الضرورة التي عالجها بآراء واضحة صريحة .
٤. إنّ الضرورة عنده ما لا مندوحة للشاعر عنها ، وبهذا هو يضيّق على الشاعر فسحته في النظم .
٥. إنّه يصف بعض القراءات بالشذوذ والرداءة .
٦. أكّد البحث أنّ المعرّي عالمٌ بلغات العرب حافظٌ لشعرهم محيطٌ بالنحو ومذاهبه فضلاً عن إلمامه المنقطع النظير بالعروض مما جعل له مزايا خاصّة في تناوله ضرورة الشعر .

ABSTRACT

Poetic necessity when Almaari writing in Ellami Al – azizi

Keywords: Alpoetic – Almaari - AlEllami

Dr. Prof Dr.Abdurrasol Salman Alzaiydi
College of Education of Human Sciences /University of Diyala

Khalil Ebraheem Ahme Asst
Dyrectorate General of Education in Diyala

Elements of poetry cannot be determined without regard to the function of the poetic language and its nature . The poetic language comes from the poet's knowledge of grammar and prosody . And the wordy accumulation : investigation and the limitation is aimed to perform a specific aesthetic value .

The necessity of poetry represents a standard that controls the poetic language as it requires two elements grammar and prosody . Each one of these elements involves certain rules which aims – in grammar – maintaining the Arabic performance from errors . And in prosody , it aims to keep the poetic text from meter breakage .

While reading Abu Al – Alaa (Al – Lama Al – Azizi) , I found that he deals with poetic necessity and he puts standards for it not on the basis of hearing but he considers dominant rhyme and put strict rules which narrow the poet's amplitude . This shows his artfulness and erudition .

الهوامش

١. التعريفات : ٧٨ .
٢. المصباح المنير (ضرر) : ٣٩٣ .
٣. لسان العرب (ضرر) : ٥٢٥/٢ .
٤. ينظر : الكتاب : ٢٦/١ ، ٨٥ .
٥. وجاءت أقواله متفرقة في المقتضب ، ينظر رأيه في شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٢٢٧/١ .
٦. ينظر : شرح التسهيل : ٢٠٢/١ .
٧. ديوان أبي النجم : ٢٥٦ ، وينظر : الكتاب : ٨٥/١ .
٨. الكتاب : ٨٥/١ ، وينظر : الخصائص : ٨٣٧ .
٩. خزانة الأدب : ٣٥٠/١٠ .

١٠. ينظر : نفسه : ٣٣/١ ، وفيض الانشراح من روض طي الاقتراح : ٣٦٥/١ ، والضرائر للآلوسي : ٨ .
١١. ينظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٧ ، والمقرب : ٥٦٣ .
١٢. البيت في الحلل في شرح أبيات الجمل لأنس بن زنيم : ١٢١ ، والمقاصد النحوية : ٤٥٥/٣ ، والدرر اللوامع : ٥٨٣/١ .
١٣. ينظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ٧ ، وارتشاف الضرب : ٣٩٥/٣ .
١٤. ينظر : الضرائر : ٩ .
١٥. ينظر : الكتاب : ٢٦/١ ، ٢٦٩/٢ – ٢٧٠ .
١٦. ينظر : خزانة الأدب : ٣٦٠/١ .
١٧. ينظر : ارتشاف الضرب : ٤٩٥/٣ .
١٨. ينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٥٥٠/٢ .
١٩. ينظر : نفسه .
٢٠. الخصائص : ٨٣٧ .
٢١. نفسه : ٢٩٢ .
٢٢. ديوان الشماخ : ٣٦ .
٢٣. ينظر : الكتاب : ٣٠/١ ، والخصائص : ٢٩٢ .
٢٤. الخصائص : ٢٩٢ .
٢٥. الصاحبي : ٤٦٨ .
٢٦. نفسه .
٢٧. نفسه : ٤٦٨ – ٤٦٩ .
٢٨. ذمّ الخطأ في الشعر : ١٧ .
٢٩. منهاج البلغاء وسراج الأدباء : ٢٥٦ .
٣٠. الوساطة بين المتنبي وخصومه : ٨ .
٣١. عيار الشعر لابن طباطبا : ١٦ ، وينظر : الصناعتين : ١٥٠ ، والمسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة : ٢١٥ .
٣٢. ينظر : ذمّ الخطأ في الشعر (المقدمة) : ٥ ، وفصول في فقه العربية : ١٦٣ .
٣٣. أشتات في اللغة والأدب : ١٨٩ .
٣٤. نفسه : ١٩٣ .
٣٥. تغيير النحويين للشواهد : ٣٧ .
٣٦. ينظر : الهمع : ٢٣٥/٣ .
٣٧. ينظر : الضرورة الشعرية : ٥٤٠ .

٣٨. وهو ما ذهب إليه الدكتور أحمد علم الدين الجندي في كتابه (اللهجات العربية في التراث) : ٤٨٤/٣ ، وينظر : المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعرّي على ديوان ابن أبي حصينة : ٢١٧ .

٣٩. كشف المشكل : ٦٨٧ .

٤٠. ينظر : الخطاب النقدي عند المعتزلة : ٢٣٨ .

٤١. ينظر : المشكل : ٦٨٧ – ٦٩٢ .

٤٢. ديوان المتنبي : ٣٧٢ ، وورد فيه : ومَنْ يجعل الضرغام للصيد بازه ...

٤٣. اللامع العزيزي : ٣٢٢/١ – ٣٢٣ .

٤٤. ديوان المتنبي : ٥٨ .

٤٥. وهي نصب (تميس) ، وستأتي مناقشة هذه المسألة .

٤٦. اللامع العزيزي : ٦٠٩/٢ .

٤٧. ديوانه : ١٦٢ .

٤٨. اللامع العزيزي : ٢١٨/١ .

٤٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٣٣/١ .

٥٠. ظاهرة التنوين في اللغة العربية : ٩ .

٥١. من أسرار اللغة : ٢٣٩ .

٥٢. ظاهرة التنوين في اللغة العربية : ١٠ .

٥٣. ديوان أبي الأسود : ٥٤ ، والكتاب : ٦٩/١ ، والمقتضب : ٣١٣/٢ ، والأصول في النحو : ٤٥٥/٣ ، وشرح المفصل : ٥٩/٥ ، والدرر اللوامع : ٥٥٥/٢ .

٥٤. الكتاب : ١٦٩/١ ، وينظر : المقتضب : ٣١٤/٣ .

٥٥. ديوان عبيد الله : ٩٥ ، وسر صناعة الإعراب : ١٨٩/٢ .

٥٦. ينظر : شرح المفصل : ١٦٢/٥ .

٥٧. لم أهتدِ إلى قائله ، وغير منسوب في شرح الكتاب للسيرافي : ٢١٥/١ ،

٥٨. ديوانه : ٧٢٧ .

٥٩. ذكره ابن جني ولم ينسبه في سر صناعة الإعراب : ١٨٩/٢ .

٦٠. ينظر : الكتاب : ١٦٧/١ .

٦١. ينظر : الأصول في النحو : ٤٤٥/٣ .

٦٢. ينظر : الجمل : ٣٩٣ .

٦٣. ينظر : الفسر : ٤٣١/١ .

٦٤. ينظر : اللباب : ١٠٠/٢ .

٦٥. ينظر : ضرائر الشعر : ٨١ .

٦٦. ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٢٢/٣ .
٦٧. ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٨/٥ .
٦٨. ينظر : التبصرة والتذكرة : ٧٢٩/٢ .
٦٩. ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢١٧ ، وشرح المفصل : ١٦٠/٥ .
٧٠. ينظر : شرح الكتاب : ٢١٤/١ – ٢١٥ .
٧١. ينظر : إصلاح الخلل : ٣٨١ .
٧٢. ينظر : شرح المفصل : ١٦٠/٥ – ١٦١ .
٧٣. ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٣٥/٢ .
٧٤. ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ٣٩١/٢ .
٧٥. البحر المحيط : ٤٤٧/٧ ، وينظر : المحتسب : ٨١/٢ .
٧٦. ديوان المتنبي : ١١ .
٧٧. اللامع العزيزي : ١٢٤/١ .
٧٨. ديوان المتنبي : ١٤٠ .
٧٩. اللامع العزيزي : ١٠١٧/٢ .
٨٠. ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٢٢/٣ ، والمساعد : ٣٣٦/٢ ، وهمع الهوامع : ٣٧٢/٣ ، وقيل : إنّها لغة لأزد السراة .
٨١. شرح اللمع للباقولي : ٣٢٠ ، وينظر : الأصول في النحو : ٧٩/٢ .
٨٢. ينظر : أوضح المسالك : ١٥٧/٣ .
٨٣. ينظر : الكتاب : ٢٦/١ ، والمقتضب : ١٤٢/١ ، ٢٣/٢ ، والأصول في النحو : ٤٣٦/٣ ، والمفصل : ٣٥ ، وشرح المفصل : ١٨٧/١ .
٨٤. ينظر : المقتضب : ٤٢/١ ، ٣٥٤/٣ ، والأصول في النحو : ٤٣٦/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٥٤٦/٢ ، وضرائر الشعر : ١٦ ، والمقاصد الشافية : ٦٨٧/٥ .
٨٥. شرح الكتاب : ١٩١/١ .
٨٦. ديوان امرئ القيس : ٥٨ .
٨٧. ينظر : أوضح المسالك : ١٥٧/٣ ، وضرائر الشعر : ١٤ .
٨٨. ديوان النابغة : ٤٢ .
٨٩. ديوان النابغة : ٥٥ ، والأصول في النحو : ٤٣٦/٣ ، وضرائر الشعر : ١٣ .
٩٠. البيت في الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٦٩) : ٥٤/٢ .
٩١. ديوان المتنبي : ٢٢٠ .
٩٢. اللامع العزيزي : ٢٦٩/١ .
٩٣. ديوان المتنبي : ٢٠٥ .

٩٤. اللامع العزيزي : ٢/٥٩٥ .
٩٥. ينظر : ١/٤٨ ، ٥٧٦ .
٩٦. ينظر : المهذب في التصريف : ٢٨٤ – ٢٨٥ .
٩٧. شذا العرف في فن الصرف : ٥٢ .
٩٨. الأصول في النحو : ٢/٨٠ .
٩٩. ينظر : شرح الكتاب للسيرافي : ١/١٩٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٦٩) : ٢/٥٤ .
١٠٠. ينظر : شرح الكتاب للسيرافي : ١/١٩١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٦٩) : ٢/٥٤ .
١٠١. الكتاب : ٣/٢٠٢ ، وينظر : المقتضب : ٣/٣١١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٩.
١٠٢. الكتاب : ٣/٢٠٢ ، وينظر : المقتضب : ٣/٣١١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٩.
١٠٣. ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٦٩) : ٢/٥٤ .
١٠٤. ينظر : نفسه .
١٠٥. ينظر : الأصول في النحو : ٣/٤٣٧ ، واللباب : ١/٥٢٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٩٣ ، وتوضيح المقاصد : ٢/٢٩٥ .
١٠٦. ينظر : الأصول في النحو : ٣/٤٣٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٦٩) : ٢/٥٦ .
١٠٧. الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٦٩) : ٢/٥٦ ، وينظر : التبصرة والتذكرة : ٢/٥٤٤ .
١٠٨. ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٦٩) : ٢/٥٧ ، وتوضيح المقاصد : ٢/٢٩٥ ، وائتلاف النصرة : ٦٤ .
١٠٩. ديوان المتنبي : ٢٩٧ .
١١٠. التصريع : تغيير العروض بزيادة أو نقص لموافقة الضرب بالوزن ، رسالة الصاهل والشاحج : ٦٩٣ ، وينظر : لسان العرب (صرع) .
١١١. اللامع العزيزي : ١/٢٠٧ .
١١٢. معاني النحو : ٤/٢٠٠ – ٢٠١ .
١١٣. ينظر : الجنى الداني : ٣٠ ، ومغني اللبيب : ١/١٧ .
١١٤. ينظر : معاني القرآن : ٤١٦ – ٤١٧ .
١١٥. ينظر : أمالي ابن الشجري : ١/٤٠٧ ، ٣/١٠٩ .
١١٦. ينظر : شواهد التوضيح : ٨٧ – ٨٩ .
١١٧. ينظر : رصف المباني : ٤٥ ، والجنى الداني : ٣٤ .

١١٨. ينظر : مغني اللبيب : ١٩/١ – ٢٠ .
١١٩. ينظر : شرح الدماميني على المغني : ٥٥/١ .
١٢٠. ينظر : همع الهوامع : ٤٨٢/٢ .
١٢١. البحر المحيط : ٢١٦/٤ .
١٢٢. ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٤٢/٣ ، والبحر المحيط : ١٥/٧ ، والجنى الداني : ٣٤ .
١٢٣. صحيح البخاري ، الحديث (١٢٣٧) ، ورواه مسلم في باب مَنْ مات : ٢٨ .
١٢٤. ينظر : الجنى الداني : ٣٥ .
١٢٥. ديوان الأخطل : ٢٤٥ ، والكتاب : ١٧٤/٣ .
١٢٦. ديوان عمر بن أبي ربيعة : ٣٦٢ ، والكتاب : ٢٨١/٢ ، وشرح المفصل : ٢٩٧/١ .
١٢٧. ديوانه : ٧٣ .
١٢٨. ينظر : مغني اللبيب : ١٥/١ .
١٢٩. ديوان الكميت : ٥١٢ ، وضرائر الشعر : ١٢٤ .
١٣٠. ينظر : خزانة الأدب : ١٢٩/١١ .
١٣١. الجنى الداني : ٣٤ .
١٣٢. معاني القرآن : ٦٩٩/٢ ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢٩/٥ .
١٣٣. ينظر : الكتاب : ١٧٤/٣ – ١٧٥ ، والمقتضب : ٢٩٥/٣ ، والأصول في النحو : ٢١٣/٢ ، والفسر : ٨٣/١ ، وشرح المفصل : ١٠٤/٥ ، والتبيان : ١٦/١ ، والجنى الداني : ٣٣ .
١٣٤. ديوان المتنبي : ١٢٦ .
١٣٥. اللامع العزيزي : ٧/١ – ٨ .
١٣٦. ديوان المتنبي : ١٠٥ .
١٣٧. اللامع العزيزي : ٧٤١/٢ .
١٣٨. الخصائص : /٥٤٥ ، وينظر : المقاصد الشافية : ١٠٨/٥ .
١٣٩. شرح المفصل : ٤٨/٢ .
١٤٠. كشف المشكل في النحو : ٣١٥ .
١٤١. ينظر : نفسه : ٣١٩ – ٣٢٠ .
١٤٢. ينظر : المقتضب : ٢٦١/١ .
١٤٣. ينظر : توضيح المقاصد : ٨٨/١ ، وتعليق الفوائد : ٩٦/٢ ، وهمع الهوامع : ١٩٢/١.
١٤٤. ينظر : إعراب القرآن : ٩٥٩ .

١٤٥. البيت لم أقف على قائله ، وهو من غير نسبة في إعراب القرآن للنحاس : ، وشرح الكتاب للسيرافي : ١٢٣/٣ ، والمفصل : ١٦٨ ، وشرح المفصل : ٣١٩/٢ ، ومغني اللبيب : ٤٤١/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٩٠/١ ، والدرر اللوامع : ٨٤/١ .

١٤٦. البيت في توضيح المقاصد من غير نسبة : ٨٨/١ ، وشرح ابن عقيل : ٧٨/١ .

١٤٧. ينظر : الكتاب : ٣٥٦/٢ ،والمقتضب : ٢٦١/١ ،والفسر : ٦٢٩/٢ ،والمفصل : ١٦٨.

١٤٨. ينظر : الصفوة في معاني شعر المتنبي : ٣٢٢/١ ، وشرح الأبذي : ٥٥٩/١ – ٥٦٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣١/٣ ، وتوضيح المقاصد : ٨٧/١ .

١٤٩. شرح المفصل : ٣١٩/٢ .

١٥٠. الفسر : ٦٢٩/٢ .

١٥١. المقتضب : ٢٦/١ ، وينظر : توضيح المقاصد : ٨٨/١ .

١٥٢. ينظر : شرح التسهيل : ١٤٨/١ .

١٥٣. ديوان المتنبي : ١٥٩ .

١٥٤. اللامع العزيزي : ٨٦٧/٢ .

المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم**

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، الزبيدي عبد اللطيف بن أبي السرجي (ت٨٠٢هـ) ، تحقيق : د. طارق الجنابي ، عالم الكتب – بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق : محمد عثمان ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠١١م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، د.ت .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، ط١ ، ٢٠٠٩م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، د.ت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة – بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٠م .

- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ٢٠١٠م .
- التبصرة والتذكرة ، الصيمري ، تحقيق : د. فتحي مصطفى علي الدين ، منشورات البحث العلمي بجامعة أم القرى ، دار الفكر – دمشق ، ط١ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاري ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، د.ت .
- التعريفات ، الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، مطبعة البابي الحلبي – مصر ، ١٣٥٧هـ – ١٩٣٨م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- الجمل ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نبيل فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، شرح : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،عبد القادر البغدادي(ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٦م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ٢٠١٠م .
- الخطاب النقدي عند المعتزلة ، د. عبد الكريم الوائلي ، دار الوثائق – بغداد ، ٢٠٠٦م .
- ديوان أبي النجم العجلي ، تحقيق : د. سجيع جميل الجيلي ، دار صادر ، ط١ ، ١٩٩٨م .

- ديوان الأخطل ، شرح وتقديم : مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٩٩٤م .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط١ ، د.ت.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، اعتنى به : د. فائز محمد ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، تحقيق : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- ديوان المتنبي ، دار الجيل – بيروت ، ١٤٦٢هـ – ٢٠٠٥م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط٢ ، د.ت .
- ذمّ الخطأ في الشعر ،أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
- رسالة الصاهل والشاحج ، أبو العلاء المعري ، تحقيق : د. عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ ، دار المعارف المصرية ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق : د. أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، د.ت .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد حسن محمد ، وحسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٧م .
- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ) ، مطبعة المدني – مصر ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب ، الدماميني ، صححه وعلّق عليه : أحمد عزور عناية ، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي الاستراباذي ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، ود. محمد فهمي حجازي ،دار الكتب العلمية ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- شرح اللمع في النحو ،أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق : د. محمد خليل مراد الحربي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- شرح المفصل ، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، قدم له : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ٢٠٠١م .
- الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : أحمد صقر ، مكتبة دار إحياء الكتب العربية ، د.ت .
- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، المطبعة الميمنية ، د.ت .
- الصناعتين ، أبو هلال العسكري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ت .
- ضرائر الشعر ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٣هـ) ، وضع حواشيه : خليل عمران المنصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
- الضرائر فيما يجوز للشاعر دون الثائر ، محمد شكري الآلوسي ، عناية : محمد بهجت الأثري ، المكتبة السلفية – مصر ، ١٣١٤هـ .
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية ، د. عوض المرسي جهاوي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٢م .
- عيار الشعر ، ابن طباطبا (ت٣٢٢هـ) ، شرحه : عباس عبد الستار ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- الفَسْر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي) ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. رضا رجب ، دار الينابيع – دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٤م .
- فيض الانشراح من روض طي الاقتراح ، ابن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ) ، تحقيق : د. محمود فحال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية ، ط١ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

- الكتاب ، سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٩٨٣م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، ط٤ ، ١٩٨٧م .
- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) ، تحقيق : د. هادي عطية مطر الهلالي ، دار عمار ، ط١ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
- اللامع العزيزي (شرح ديوان المتنبي) ، أبو العلاء المعرّي ، تحقيق : محمد سعيد مولوي ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .
- اللباب في علوم الكتاب ، ابن عادل الدمشقي (ت٨٨٠هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، إعداد وتصنيف : يوسف الخياط ، دار لبنان العرب – بيروت ، د.ت .
- اللهجات العربية في التراث ، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب – ليبيا ، ١٩٨٣م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، الزجاج (ت٣١١هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مطابع الأهرام – القاهرة ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٩٩٨م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الفكر – بيروت ، ١٩٨٠م .
- المشكل في إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الأعلام العراقية ، ١٩٧٥م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد الفيومي (ت٧٧٠هـ) ، اعتنى به : عادل مرشد ، مؤسسة الرسالة – بيروت .
- معاني القرآن ، أبو الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) ، تحقيق : د. عبد الأمير الورد ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

- معاني القرآن ، أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : د. عماد الدين بن الرشيد آل درويش ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ٢٠١١م .
- معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر – الأردن ، ط٢ ، ٢٠٠٣م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د.ت .
- المقاصد الشافية من شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين وزملاؤه ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٥م .
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ، ٢٠١٠م .
- من أسرار اللغة ، أحمد تيمور ، مطابع دار الكتاب العربي – مصر ، ط١ ، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، حازم القرطاجنّي (ت٦٨٤هـ) ، تحقيق : محمد الحبيب ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٦م .
- المهذب في التصريف ، د. هاشم طه شلاش وآخرون .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، د.ت .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، أبو الحسن الجرجاني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي البجاري ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط٢ ، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م .

❖ الرسائل والأطاريح الجامعية

- المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء على ديوان ابن أبي حصينة ، هاني محمد عبد الرزاق القزاز ، كلية اللغة العربية – مصر .